

# الاستثمار في السلم والوقاية من العنف في منطقة الساحل-الصحراء: الحوارات الإقليمية

# IPI

INTERNATIONAL  
PEACE  
INSTITUTE

سبتمبر 2018

## مقدمة

بالرغم من تعدد الردود الأمنية في منطقة الساحلي الصحراوي، إلا أنها و بالرغم من طابعها الضروري، أبانت عن محدودياتها، ذلك أنها تعالج، جزئياً، الأعراض عوض المسببات الذاتية، سواء أكانت محلية أم عابرة للحدود التي تولّد وتغذي العنف. إن ظواهر العنف والتطرف العنيف معقدة وتختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي، تقتضي أجوبة خاصة تتماشى والسياسات. يكمن حل هذه المعضلة في تغيير الشروط الدافعة إلى العنف عن طريق الاستثمار الفعلي في عملية إقامة السلم والعيش معا في كنف السلام. وعلى أي حال، فتلك قناة تتعزز، أكثر فأكثر، منذ إطلاق مبادرة الحوارات الإقليمية من أجل الوقاية من التطرف العنيف.

إلا أن هذه الممارسات وعوامل المقاومة والتجارب الناجحة التي تقترح بدائل ملموسة وذات مصداقية عن العنف لم تنل حقا من الدرس والتثمين سواء أكان ذلك في ربوع القارة أو خارجها. وفي نفس هذا الوقت، فالتطرف العنيف لازال يتمدد بالمعنيين الحقيقي والمجازي مما يدفعنا إلى التساؤل عن جدوى وفعالية الأجوبة المقترحة.

وهذا هو السبب الدافع إلى استحداث مجال للتبادل ولتبني مقاربة تعتمد على الوقاية من العنف في المنطقة الساحلية الصحراوية، حيث قام معهد السلام الدولي بمعية كل من مكتب غرب أفريقيا للأمم المتحدة (أنواس)، الوزارة السويسرية الاتحادية للشؤون الخارجية<sup>4</sup> و المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب التابع للإتحاد الأفريقي وبدعم من الحكومة الجزائرية إلى تنظيم الطبعة الثالثة من الحوارات الإقليمية الثالثة للوقاية من العنف المتطرف.

افتتح هذه الطبعة رسمياً السيد وزير الشؤون الخارجية للجزائر. حضر الاجتماع أكثر من 70 خبيراً يمثلون شمال أفريقيا، غربها ووسطها: ممثلون عن الحكومات، وقوات الدفاع والأمن، سلطات سياسية، دينية وتقليدية، ممثلين عن المجتمع المدني، باحثون وممثلون عن وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية إلى جانب ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة.



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

نظم هذا الملتقى في مدينة الجزائر يومي 24 و 25 يونيو 2018 بالاشتراك بين معهد السلام الدولي، مكتب غرب أفريقيا للأمم المتحدة (أنواس)، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية (سويسرا) والمركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب التابع للإتحاد الأفريقي وبدعم من الحكومة الجزائرية. جاءت حوارات الجزائر بعد تلك التي نُظمت في كل من دكار شهر يونيو 2016 وأنجامينا 2017، مندرجة في سياق ملتقى مدينة تونس شهر نوفمبر 2015.

شُكلت، لإعداد لقاء الجزائر، لجنة مكوّنة من مجموع الأطراف المعنية. أعدت هذا التقرير الملخص "عيساتا آئي" من معهد السلام الدولي باسم الشركاء وبدعم منهم. يعكس هذا التقرير تأويل المقررة للنقاش، وبالتالي، فهو لا يمثل بالضرورة آراء كافة المشاركين. يعبر معهد السلام الدولي عن امتنانه العميق للمانحين والشركاء الذين بفضل دعمهم وتعاونهم يمكن نشر مثل هذه المطبوعات، كما أنه يوجه الشكر الخاص للكونفدرالية السويسرية

<sup>1</sup> التي تزودت منذ شهر أبريل 2016 بخطة عمل خاصة بالسياسة الخارجية للوقاية من التطرف العنيف وهو أساس التزامها، على وجه الخصوص، في هذه المبادرة الخاصة بالحوارات الإقليمية، انظر

## ملخص التوصيات

ذكَرت مختلف التحليلات والتوصيات المنبثقة عن يومي الأشغال بتعقّد ظواهر العنف والتطرف العنيف، وركّزت على ضرورة إدراج مبادرات الوقاية ضمن مقاربة شاملة و عملية تتمحور حول البحث عن النتائج الملموسة. عبّر المشاركون عن التزامهم بأداء دور نشط في تطبيق التوصيات الوجيهة التالية:

- الاستثمار في مجال الوقاية من العنف بما في ذلك التطرف العنيف والعمل على تغيير الأسباب الدافعة إليهما. يلتزم المشاركون ومنظمو الحوارات بمواصلة الدعوة إلى ذلك.
- تشجيع كل مجالات الحوار التي من خلالها يمكن دعم التجانس الاجتماعي وتوطيد الصلات بين المجتمع والدولة وتعزيز العيش معا، خاصة في المناطق المهمّشة حضرية كانت أم ريفية.
- تشجيع الحوار، أيضا، كأداة للوقاية لفهم التطرف العنيف وذلك لتقديم أجوبة جماعية للأسباب التي تقف وراءه، ومدّ يد الحوار نحو ممارسي هذا العنف كلما تيسّر ذلك.
- تشجيع مشاركة العائلات، الشباب، المجتمعات المحلية والعائلات في تطوير وتنفيذ مبادرات الوقاية من العنف، بما في ذلك عبر مشاركتهم في اتخاذ القرار السياسي.
- الاعتراف بالدور المركزي للسلطات العمومية والأطراف الفاعلة السياسية في الوقاية من التطرف العنيف وتشجيعها على فتح النقاش والعمل مع كافة أطراف المجتمع لتحديد أسباب التطرف العنيف وتفضيل المقاربة الوقائية في استراتيجياتهم لمحاربة الإرهاب و التطرف العنيف.
- فتح نقاش بين قوى الدفاع والأمن والمجتمعات المحلية، وكذلك بين قوى الدفاع والأمن والمسؤولين السياسيين لإرساء الثقة وفهم أفضل

انطلقت الحوارات الاقليمية عام 2016 بشكل متصل مع الشروع في تطبيق خطة الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف الذي يقتضي " تبني مقاربة تتسم بشمولية أكبر تتضمن ليس فقط تدابير أساسية لمحاربة الإرهاب تتناول موضوع الأمن بل، وكذلك تدابير وقاية منتظمة تعالج بشكل مباشر أسباب التطرف العنيف"<sup>2</sup>

تقترح هذه المبادرة، بالنظر إلى بعدها الاقليمي والمشاركة المتنوعة التي شهدتها، مجالا رسميا للتبادل حول الوقاية من التطرف العنيف مشكّلة جسورا بين الفاعلين في الميدان من مختلف المشارب المهنية ومعززة لعملهم إلى جانب تقوية وتعزيز المبادرات الإقليمية الإيجابية التي تشكل بدائل ملموسة في وجه التطرف العنيف. يشكل الحوار محورا مركزيا في مسعى هذه المبادرة.

عكفت مناقشات الجزائر في مرحلة أولى، على أساس ثراء التجارب المعيشة وممارسات الفاعلين الوافدين من مختلف الأفاق الأفريقية، على تحليل أسباب التطرف العنيف والعوامل التي تساهم في إذكائه. ثم تناول النقاش عوامل المقاومة والصمود وعوامل السلم الإيجابية، وأخيرا- الأعمال الملموسة والمتعددة للوقاية من العنف المنتهج من العديد من الفاعلين في المنطقة وهذا بغية "قلب الطاولة" والخروج من دوامة العنف.

شكلت ضرورة صياغة توصيات ملموسة من قبل الممارسين في المنطقة ولصالحهم، أساس هذه الحوارات التي تناولت مواضيع تم حصر أهميتها خلال الحوارات السابقة: العلاقات بين الدولة والمواطن، والحكام والمحكومين؛ المشاركة السياسية؛ الحوار الشامل كأداة لتغيير العنف؛ الديناميكيات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية العابرة للحدود؛ إسهام وسائل الإعلام في جهود الوقاية إلى جانب جهود قوى الدفاع والأمن والقدرات التي تمنحها الثقافة، التربية والمواطنة كأدوات للوقاية.

بين الدول ومواطنيها. يستعمل الردّ العسكري، في العديد من الحالات كـ "واقٍ" لنقص إرادة المسؤولين السياسيين في الالتزام بالأعمال الوقائية إلى أبعد الحدود الكفيلة وحدها بحل الخصومات على المدى البعيد.

فهذه المقاربة المتعددة الأبعاد ضرورية بالنظر إلى تنوع الأسباب والعوامل التي تشكل أصل الظاهرة. فالديانة التي غالبا ما توضع على رأس هذه العوامل، لا تشكل، في الواقع، إلا سببا من الأسباب: اللاعدل على الأصعدة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، اللاعقاب، رغبة الانتقام، البحث عن الحماية، الفقر، البطالة (لا سيما لدى الشباب)، سوء الحوكمة، الفساد، التهميش، أزمة الهوية، التغيير العنيف للأنظمة، بروز خلافات قديمة لم تتل حلها في أنها، كلها عوامل لا بد من تحديدها لفهم أسباب هذه الظاهرة والرد عليها.

كما أثير موضوع تشتت المؤسسات العمومية وآثار ذلك على قدرات هذه المجتمعات في مواجهة العنف. إن العنف، سوء الحوكمة ونقص الشفافية أمور تعيد النظر في شرعية الدولة ومؤسساتها. فصعوبات التقاضي والوصول إلى القضاء ونقص الثقة في حياده تجعل المواطنين يفقدون الثقة في هذه المؤسسة. يرمز كذلك قطاع التربية الذي يمكن أن ينطبق عليه وصف الغريق في جل الدول المعنية، وبشكل جليّ، مدى ما يمكن أن يحدثه عجز الدولة وغيابها من تخريب عميق في أوساط المجتمعات. أثير، وبشكل واسع، موضوع ازدهار المدارس القرآنية غير المراقبة؛ فعوض أن توجه الموارد العمومية نحو هذه المؤسسات التي تعد مصدر المشاكل، فإنها توجه إلى الأمن للرد على تهديد على المدى القريب.

تجد العائلة، على العموم، صعوبات جمّة في إقامة جدار واقٍ يحمي أبناءها من الانسياق العقائدي والالتحاق بالمجموعات الارهابية والاجرامية. أُشير إلى "تنازل الأباء عن مسؤولياتهم" في بعض الحالات و إلى نقص المراقبة والمتابعة في وقت يجب أن تكون فيه العائلة عبارة عن ناقوس خطر مبكر. العائلة هي المكان الأول الذي تتم فيه عملية نقل واكتساب القيم المجتمعية. ما ذا يجب القيام به، في حال رفض

لدور كل سلك منهما وهذا لتصحيح (إذا اقتضى الحال ذلك) السلوكيات المفرطة وإعطاء دور جمهوري يشجع دور الوقاية الذي تقوم به هذه القوات

- الإقرار، أمام هذه الوضعية، بضرورة تطوير عقيدة جديدة لقوى الدفاع والأمن مبنية على مقتضيات الخدمة الجمهورية، حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني وتعزيز القدرات في هذه المجالات.

- العمل إلى جانب مهني وسائل الإعلام على التوعية وتعزيز القدرات حول دور مركزي يمكنها أن تتكفل به في مجال الوقاية من التطرف العنيف عن طريق نشر المعلومة الموضوعية والتخلي بخطاب السلم ونبذ رسائل الكراهية إلى جانب إبراز التجارب الناجحة وتثمينها في مجال الوقاية.

- وضع الثقافة، المواطنة والتربية (رسمية كانت أم عائلية) على رأس إجراءات الوقاية من التطرف العنيف.

- أمام الطابع العابر للأوطان لظاهرة التطرف العنيف التي تتطلب، أيضا، ردا إقليميا، تجنب العمل بالعديد من الاستراتيجيات والرامج الاقليمية المؤسساتية، ليس فقط عن طريق تحسين التنسيق بل وكذلك عن طريق وضع مقاربات حقيقية مدمجة.

- مواصلة الجهود الاقليمية الرامية لتبادل مختلف التجارب الناجحة، كما هو حال هذه الحوارات، وهذا لتعزيز المقاربة الوقائية في معالجة التطرف العنيف.

## ضرورة ردّ متعدد الأبعاد وشامل أساسه الحوار

بيّنت الأجوبة العسكرية والأمنية في منطقة الساحل-الصحراء، وإن كانت ضرورية، محدوديتها؛ فالتطرف العنيف يفتضي ردا يستند إلى مقاربة كلية وشاملة تتجاوز البعد العسكري، خاصة وأن هذه تكتسي، أحيانا، بسلوكيات مفرطة تقوم بها قوى الأمن والدفاع تجاه السكان مما يوسّع الهوة

العنيفة. ومن جهة أخرى، فإن توان السلط في هذه المناطق "المنسية" يتعرض لكثير من الاهتزازات بسبب ظهور ميليشيات للدفاع الذاتي، المشكلة، في أغلب الأحيان، على أسس مجتمعات محلية تحاول ملأ الفراغ. وفي هذا السياق فقد تردد خلال النقاش مفهوم "الكرامة الانسانية" الذي، إن لم تحترمه الدولة، فإنه يعزز جاذبية جانب المجموعات المتطرفة العنيفة التي تقدم نفسها كبديل عن الدولة يمكنها أن تحمي السكان من استفزازات المجتمعات السكانية الخصمة ومن الدولة وإحقاق الحق بأبسط الأثمان.

تشكل مراحل الانتقال السياسي وتغيير الأنظمة المفاجئ، كذلك، مراحل مواتية لظهور هذه المجموعات التي تستولي على الفراغ السياسي والمؤسسي لتطرح نفسها كبديل وتعزز الخطاب من قبيل "هم" ضدنا "نحن". وذلك هو حال ليبيا، التي استغلت فيها الجماعات المتطرفة العنيفة سقوط نظام معمر القذافي لتتكاثر وتحالف مع جماعات من خارج حدود البلاد. كما أن جاذبية هذه الجماعات المتطرفة يتعزز بفعل أنها "تحل محل" الدولة وتضمن خدمات اجتماعية وتوفر الأمن وتقيم العدالة وتوزع المداخل.

وأمام هذه التحديات التي نسجل تنوعها، فالمشاركين يلحون على وجوب وجود رد متعدد الأبعاد وشامل تشارك فيه كل قطاعات المجتمع. انطلاقاً من معاناة أن هياكل الدولة وأعمالها ضرورية إلا أنها ناقصة، ولهذا، فلا بد من التزام مجموع أطراف المجتمع - رجال السياسة، المؤثرون في الرأي العام، قوى الدفاع والأمن، المربون، النساء، الشباب، العائلات، الزعامات الدينية والتقليدية، المجتمعات السكانية، وسائل الإعلام، مجتمع مدني، رجال الثقافة والبحث - كأطراف فاعلة ورئيسية في الوقاية من التطرف العنيف. وأشار إلى أن كل ذلك يتوج برادة سياسية صلبة ومعلنة تراهن على هذا التنوع الكبير والشامل.

وقد كانت حوارات الجزائر مؤشراً على الحاجة العميقة للتعاون، وعلى كافة الأصعدة، لفهم أسباب التطرف العنيف والعمل من أجل التغيير: داخل العائلات، داخل المدارس، داخل المؤسسات، بين

الأولياء التحاق أبنائهم بالمدرسة التي لا توفر الخدمة المطلوبة منها (فصول يتجاوز أعداد تلاميذها المائة، انعدام العتاد، قلة المدرسين أو انعدامهم)؟ ما العمل إذا كان الأولياء لا يملكون أجوبة لأسئلة أبنائهم حول مستقبلهم ومكانتهم في المجتمع؟ ما العمل عندما يشجع الأولياء ذاتهم أبنائهم، أحياناً، على الانخراط في صفوف العنف أو البحث عن مكان أو حياة أفضل في أماكن أخرى الخ؟

كما أن السياق الحالي، يتميز كذلك بتآكل العادات والتقاليد التي ما فتئت تشكل حواجز تقف حجر عثرة أمام خطابات الكراهية والعنف. وقد أدى، في بعض الحالات، إلى عدم تحكم المجتمعات المحلية في عملية التنظيم الاجتماعي بل وحتى السياسي، أحياناً أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الانتجاع وغيره من عمليات التنقل الأخرى التي زادت من حدتها التغيرات المناخية في منطقة الساحل- الصحراء شجعت ظهور توترات بين المجتمعات السكانية. وذلك هو حال، على وجه الخصوص، منطقة وسط مالي والنيجر حيث تتزايد المواجهات بين مربي الحيوانات والمزارعين المقيمين. تستغل الميليشيات والمجموعات المسلحة والدول، في حد ذاتها، التوترات بين المجتمعات السكانية لبسط نفوذها إلى درجة أن البعض صار يردد "ليس الإرهابيون هم الذين يرهبوننا بل دولتنا والميليشيات". ويبدو هذا الأمر على أنه أحد الأسباب الرئيسية لانفلات الوضع. وقد طالب المشاركون بموازرة المجتمعات المحلية لمساعدتها على حل النزاعات فيما بينها بشكل سلمي عن طريق اللجوء إلى الحوار وإشراك الزعامات التقليدية.

إن تواصل بل وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء يمكن أن يؤدي إلى نبذ الدولة ومؤسساتها. وذلك هو / على وجه الخصوص، حال المناطق الحدودية البعيدة عن المراكز الإدارية التي حيث تكاد تنعدم فيها المصالح التابعة للحكومات مما يصعب من مهمة المواطنين في الحصول على أدنى الخدمات القاعدية وخاصة مصالح الأمن. فعلاً، فإذا كانت الدولة عاجزة عن تأمين مواطنيها أو أن قواتها المسلحة ترتكب تجاوزات إزاء مواطنيها، فذلك من شأنه الدفع بهم إلى أحضان المجموعات المتطرفة

## مكافحة الارهاب.

ومن ناحية أخرى، فلا بد من تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومة والمواطنين. فمجالات الحوار بين الطرفين لازالت نادرة ولا تصمد أمام كل الهزات، بالرغم من أن التعاون الشفاف والشامل والتشاركي بين الحكام والمحكومين أكثر من ضروري ومفيد لكافة الأطراف. يحبذ استشارة هؤلاء خلال إعداد سياسات الوقاية العمومية وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تسهر اللجنة الوطنية التونسية لمكافحة الارهاب على أن تدمج ضمن نشاطاتها كل مكونات المجتمع المدني التي ينظر إليها على أنها في الخطوط الأمامية ليس فقط لمواجهة التطرف العنيف بل للوقاية منه. فالأمر يتعلق، إذن، بالنسبة للمؤسسات العمومية والمسؤولين السياسيين بإدراك شامل للثراء الذي يمثله التفاعل مع المجتمع المدني (بالمعنى الواسع للمصطلح) وتثمينه في إطار السياسات العمومية.

ذكر المشاركون، أيضا، بأهمية إشراك النساء والشباب سياسيا على المستوى المحلي. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تبني تدابير موجهة للحد من السن الأدنى لبعض المناصب السياسية، إلى تحديد حصص دنيا تخصص للنساء والشباب، إلى تعزيز قدراتهم أو إلغاء الحواجز المالية التي تقف حجرة عثرة أمام مشاركتهم خاصة في المناطق الريفية والقروية (مصاريف خاصة بالحملات، تنقل الخ). شارك رسميون جزائريون تجربة شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للنساء لتوفير تكوين للمرشحات للبرلمان. وقد سمحت، في تونس، خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325 من فتح نقاش بين الحكومة والمجتمع المدني تمخض عنه تبني قانون إداري خاص بحماية النساء ودعم مشاركتهن في المجالات العسكرية، السياسية والاقتصادية. أما في الجزائر والمغرب، فتنتشط مرشحات جنبا إلى جنب مع زملائهن الرجال لنقل رسائل التسامح في الاسلام، ليس فقط في المساجد بل وأيضا في العائلات ودور الشباب، المستشفيات والمدارس.

وبشكل عام، فالدول يجب عليها قبول وتشجيع دور المجتمع، الذي لا مناص منه، والتكفل بمسئولياتها الخاصة في إرساء مقومات الحكامة الجيدة لا سيما المصالح الاجتماعية، التربوية، الصحية والعدالة.

رجالات السياسة والعسكر، بين المجموعات السكانية ومن يديرهم ويؤمنهم بل وربما حتى مع المتطرفين العنيفين. إلا أن الحوار صعب وليس أمرا آليا. ولهذا، بات من الضروري والأساسي إنشاء مجالات مهيكلة مخصصة للحوار حيث يمكن تبادل التجارب وطرح الأسئلة و يمكن أن تتوسع الرغبة في التوجه نحو الآخر.

## دور المجتمع المدني المحلي في الوقاية

أولت الحوارات عناية خاصة لدور المجتمع المدني المحلي وعلاقته بالدولة. فالمجتمع المدني متعدد الأشكال إذ يضم ليس فقط "منظمات المجتمع المدني"، بل وأيضا التجمعات السكانية في حد ذاتها، زعماؤها، القرى وأشكال التجمع السكاني المحلية الأخرى، النسوة أو الشباب الذين ينتظمون بأشكال متنوعة من تجمع بسيط لمجموعة من الأفراد إلى هياكل اجتماعية مهنية.

يلعب المجتمع المدني دورا محوريا في الوقاية من التطرف العنيف، ذلك أن هذه الظاهرة تبرز كرد إزاء عوامل محلية أكثر منها كردود لديناميكيات إجمالية بالرغم من أن هذه الأخيرة تدخل، في الغالب، ضمن خطاب هذه الجماعات. فاستراتيجيات التنمية ومشاريع الوقاية يجب أن تتكيف مع السياق المحلي والاحتياجات المعبر عنها على هذا المستوى وتجنب فرض أجندات خارجية. وقد ذكرت، في باب المخاطر المحدقة في هذا المجال بالذات، الأولويات الخاصة بالموازنات الوطنية شديدة التأثير بالمانحين الدوليين وبالأجندات الخاصة بهم أو بالضغط الأجنبية التي حالت دون تطبيق توصية صادرة عن مؤتمر الوفاق الوطني المنعقد شهر مارس بمالي أوصت بالتفاوض مع المتطرفين الدينبيين في الشمال والوسط. وبالأحرى، فالأمر يتعلق بدعم المبادرات الصادرة عن المجتمعات المحلية في حد ذاتها التي تعرف احتياجاتها أحسن من كان.

وعلى الصعيد المالي، فهذا يتجسد بتقديم الدعم إلى البرامج التي تعمل وتجنب تعويم المجتمع المدني بأموال ليس لديه القدرة على استيعابها. كما ينبغي على الحكام، علاوة على ذلك، السهر على عدم الحد من هامش العمل المتوفر للمجتمع المدني بحجة

التوعية الذي تقوم به وسائل الاعلام يمكن أن يمر عبر تخصيص مجال موجه لترقية المبادرات الإيجابية الخاصة بالوقاية الموجودة وإعطائها وتثبيتها بشكل أكبر مع إعطاء الكلمة لمنشيطها ومنشطاتها.

يكتسي إسهام وسائل الإعلام في جهود الوقاية أهمية بالغة خاصة على الصعيد المحلي. فقد تم تأكيد، على وجه الخصوص، أهمية الإذاعات التابعة للمجتمعات السكانية التي تكتسي طابعا شموليا بفعل قربها من الساكنة المحلية وبنها بلغاتها المحلية وتركيزها على الواقع المحلي المعيش. يمكن لهذه الأخيرة، أن تشارك فعليا في الوقاية وفتح قنوات الاتصال والحوار كما يبين ذلك، على سبيل المثال، بث المقاهي السياسية (نونس)، التواصل بين الفاعلين السياسيين وناشطي المجتمع المدني الذي يبيث على شكل تدوين صوتي أو بث خطابات دينية إيجابية بغية بناء خطاب بديل عن الحجج التي تستعملها الجماعات المتطرفة العنيفة (في الساحل ونيجيريا). كما أن هناك مبادرات تهدف إلى فك العزلة عن المناطق الريفية والقروية التي كانت في منأى عن وسائل الاعلام.

مشاركة وسائل الاعلام في جهود الوقاية تقتضي تكويننا خاصا للصحافيين للتعامل مع ظاهرة التطرف العنيف لفهم أسبابه ومسبباته. يكتسي، هنا، اختيار المصطلحات المستعملة أهمية خاصة وهذا لتجنب أي سوء فهم من شأنه التأثير سلبا على العمل المنجز. كما أشير، علاوة على ذلك إلى ضرورة تكوين يتناول مختلف أنواع التطرف ليس فقط الديني بل العرقي، المبني على القومية وكره النساء التذي والذي يمثل تحديا في وجه التجانس الاجتماعي ويمكنه، بذلك، أن يكون مصدرا من المصادر الكامنة للعنف.

وإذ يلاحظون الحدود التي يمكن أن تقف حجر عثرة في طريق مساهمة وسائل الإعلام في جهود الوقاية في منطقة الساحل-الصحراء، فإن المشاركين يوصون بإنشاء، في إطار هذه المبادرة، لجنة متابعة توكل لها مهمة إعداد استراتيجية لإنتاج ونشر مقالات لصالح الوقاية من التطرف العنيف في وسائل الاعلام وتوعية وتدريب ممتهمي وسائل الاعلام في هذا الصدد. كما أوصوا كذلك بإنشاء دليل للممارسات الصحافية الحسنة وأرضية

والهدف المنشود من وراء ذلك هو رفع الغبن عن الساكنة الهشة والعمل على ترقيتها، إذ أن انسجامها مع الدولة وبقائها ضمن مكونات الأمة يحد من انسياقها وراء الحلول الوهمية التي تقترحها عليها الجماعات المتطرفة العنيفة.

## وسائل الاعلام كأداة للوقاية

إن وسائل الإعلام، في زمن المعلومة المتواصلة ووسائل الاعلام المروجة للأخبار الكاذبة " fake news " لا مناص منها لما تتميز به من قدرة على الوصول إلى كافة الفاعلين على مختلف المستويات، بداية من المقررين السياسيين إلى التجمعات السكانية المحلية. يكشف الاستعمال المتزايد لوسائل الاعلام والوسائد الاجتماعية من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة لنشر دعاياتها ضرورة أن تلعب وسائل الاعلام دورا أكثر فاعلية في الوقاية من التطرف عن طريق إضفاء الموضوعية على ما تنشره. وإن كان مبدأ التغطية الإعلامية الحيادية من الأمور الأساسية، فإن المشاركين أكدوا على ضرورة منع الجماعات المتطرفة العنيفة من استعمال وسائل الاعلام كأداة دعائية وعلى العكس من ذلك توفير أماكن لنشر رسائل لصالح السلام. وتمت إثارة حرية التعبير، مع الاعتراف أن هذه الحرية ليست مطلقة إذا تعلق الأمر بتوجيه نداءات إلى الكراهية والعنف.

يمكن لوسائل الإعلام (إذاعات تابعة للمجتمعات السكانية، صحافة مكتوبة، إعلام إلكتروني، شبكات اجتماعية، سمعي بصري) أن تؤدي دورا وقائيا عبر الاعلام، التربية والتوعية الوقائية. يجب على وسائل الاعلام أن تتولى مهمة الاعلام ونشر الواقع الذي تعيشه المجتمعات السكانية، إذ أن هذه الشهادات سيكون لها أثر إيجابي على نفوس الضحايا الذين سيحسون أن هناك من يعترف بالأمهم. وهكذا، فقد استحدثت مبادرات في تونس ومالي وغيرها لنشر أشرطة فيديو عن طريق المواقع الالكترونية تبين شبابا يتحاورون حول المشاكل المحلية مثل العنف والتحديات التي تواجههم. كما أشار المشاركون إلى الدور "التربوي" لوسائل الاعلام حول الحوكمة في الأنترنيت وعبر فك رموز وسائل الاعلام المروجة للأخبار الكاذبة التي يمكن ان تصبح عاملا لضم الشباب إلى صفوف المتطرفين. وأخيرا، فإن عمل

بات من الضروري القيام بعمليات توعية وتعزيز لقرات قوى الدفاع والأمن لتواجه ظاهرة جديدة نسبيا تختلف عن الحروب التقليدية التي تكوّنت في إطارها. كما أكد المشاركون على وجوب انتهاج عقيدة عسكرية جديدة أمام التطرف العنيف، وهذا للرد على أساليب الحرب غير التقليدية التي يستعملها هؤلاء المسلحون غير الحكوميين الذين يندسون بين المدنيين أو يقومون بعمليات عشوائية. كما انه لا بد من تخصيص تكوين نوعي يتوجه، على حد سواء، إلى القيادات وجنود الصف، يتناول بشكل صريح، ديناميكية التطرف العنيف وذلك لفهم أسبابه وطبيعته المعقدة والتطورية. ويجب علاوة على ما سبق، أن يركّز هذا التكوين على مقاربة أمنية بشرية يكون الإنسان محورها وأن يتضمن محتويات حول الأخلاق المهنية وترقية حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني. وأخيرا، فقد تم التذكير أن مفهوم الجيش الجمهوري هو من مواضيع الساعة خاصة عندما تختلط عمليات بشتى أنواعها تتشابك وتتغذى من خطوط قطيعة سياسية، قبلية أو إقليمية توجد أيضا في الأسلاك المشكلة.

أثبتت التجربة أن نجاح أو فشل العمليات العسكرية مرتبط بشكل كبير بالتفاعل مع السكان المدنيين ومشاركتهم. لترسيخ ثقة المواطنين في قوى الدفاع والأمن، فلا يجب أن يحسوا أنها تشكل، هي في حد ذاتها، تهديدا بالنسبة إليهم أو أنها تستعمل العنف ضدهم. فهذه الثقة المتبادلة تمر عبر تنظيم برامج توعوية واستحداث مجالات حوار مع المجتمعات السكانية وخاصة مع فئة الشباب، النساء والزعامات الدينية والتقليدية. يتعلق الأمر، إذ ذاك، بإشراك تلك المجتمعات في إعداد استراتيجيات الوقاية والتكفل بها محليا. كما أوصى المشاركون ألا تلجأ قوى الدفاع والأمن إلى استراتيجيات التعامل مع تلك المجتمعات إلا لغايات الاستعلام فقط حيث أن ذلك لا يسمح باستتباب الثقة بل يعرض السكان، أحياناً، إلى الخطر. واقتُرح، في نفس السياق، توظيف

لصحافيي الساحل- الصحراء للسلام. يمكن لهذه الأرضية أن تعمم التجارب الناجحة وأن تكون بوابة لمقالات لصالح السلم والقيام بعمل توعوي في اتجاه وسائل الإعلام حتى تكون بمثابة بنك يجمع الكثير من المعطيات والاتصالات والموارد التي يمكن استغلالها.

وبالنظر إلى الطابع العابر للأوطان والشامل لظاهرة التطرف العنيف، فقد تم الاقرار أن إسهام وسائل الإعلام في جهود الوقاية يقتضي، أيضا، إشراك وسائل الإعلام الأجنبية والمجموعة الدولية حول أهمية هذه المجالات التوعوية حول السلم.

### مساهمة قوى الدفاع والأمن في الوقاية

توجد قوى الدفاع والأمن في الطليعة عندما يتعلق الأمر بمحاربة التطرف العنيف، كما أن إسهامها في جهد الوقاية أساسي في إطار مقاربة شاملة<sup>3</sup>. إذا لم يكن عمل قوى الدفاع والأمن نسبي، فإنه سيكون غير منتج. يشار في المنطقة إلى أن التجاوزات الذي تقوم به هذه القوات، مفترضة أكانت أم فعلية، والإفلات من العقاب الذي يليها، من العوامل المشجعة على التحاق الشباب بالجماعات المتطرفة العنيفة. وهكذا، ومن باب الإشارة، يذكر أن التجاوزات التي تقوم بها قوى الدفاع والأمن في ولاية "بورنو" شمال نيجيريا تكون العامل الأول وراء التحاق الكثير من الشباب ببوكو حرام. أما حالات سوء المعاملة، العنف، التوقيف غير القانوني، التعذيب، الابتزاز والقتل خارج الإطار القضائي في إطار العمليات المضادة للإرهاب فعديدة وقلما يتبعها العقاب. وعلاوة على ذلك، فقوى الدفاع والأمن لا تتوفر، بالضرورة، على العتاد الكافي الذي يؤهلها لمواجهة الجماعات المتطرفة العنيفة وكثيرا ما تعمل دون أن يتوفر لها الغطاء السياسي أو المدني لتبني العمل العسكري مما يحتم على هذه عليها مواصلة العملية وأداء أدوار تتجاوز العهدة الموكلة إليها.

<sup>3</sup> أثير موضوع مشاركة قوى الدفاع والأمن في الحوارات الإقليمية السابقة وخلال ملتقى انعقد عام 2017 بدار. توسعت حوارات الجزائر في هذا النقاش وركزت على إعداد توصيات موجهة لهذه القوات في إطار العمل الوقائي. المركز العالي للدراسات العليا للدفاع والأمن (السنغال)، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية (سويسرا)، "ملتقى إقليمي: قوى الدفاع والأمن أمام الوقاية من التطرف العنيف في أفريقيا" دكار، السنغال، 9 و 10 أكتوبر 2017، انظر [www.cheds.gov.sn/wp-content/uploads/2018/02/BAT\\_RAPPORT-2017.pdf](http://www.cheds.gov.sn/wp-content/uploads/2018/02/BAT_RAPPORT-2017.pdf).

عندما توجه لها تهمة التجاوزات). ويمكن لقوى الدفاع والأمن الحصول على دعم المواطنين، إذا ما لجأت إلى عملية اتصال فعلية (قدر الإمكان) وإذا ما أدمجت هذا العامل ضمن جهود الوقاية والحوكمة المنتهجة في قطاع الأمن. وقد يكون استعمال وسائل الاعلام والشبكات الاجتماعية (تويتر، على سبيل المثال) لهذا الغرض مفيدا مثل الاعلان عن المتابعات أو العقوبات المتخذة ضد مرتكبي الانتهاكات ووضع حد لإستراتيجية "التكذيب".

كما أشار المشاركون، أيضا، إلى دور آخر يمكن لقوى الدفاع والأمن أن تلعبه إلى جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، في إعادة إدماج منتمين سابقين للجماعات المتطرفة العنيفة وتأهيلهم. وقد أخذت، هنا، تجربة نيجيريا كمثال عن ذلك. فعملية "الممر الأمن" وهو برنامج تقوم به 13 وكالة حكومية إلى جانب الجيش النيجيري والرامية إلى نزع التطرف، إعادة التأهيل وإدماج منسبين سابقين لتنظيم بوكو حرام يرى المسئولون انهم يشكلون "خطرا أدنى". يتم ذلك عن طريق التكفل النفساني (يتكفل بذلك علماء النفس ورجال دين) والاقتصادي (عبر عرض فرص تدريب مهني). كما توضع كذلك خطط لربط الاتصال بعائلات هؤلاء المحاربين السابقين. إن إعادة إدماجهم وإدراجهم ضمن تجمعات الاستقبال يشكل تحد هام بالنظر إلى قلة الوسائل المكرسة للحوار مع هذه المجتمعات السكانية حول مفاهيم التسامح والعدل خاصة، أنهم كانوا، في العديد من المرات، عرضة لاعتداءات بوكو حرام.

لا بد من أخذ عنصر هام بعين الاعتبار في مجال إعادة الإدماج ويتعلق بالنساء وبرفقات هؤلاء المحاربين القدامى اللائي يكنّ قد التحقن طوعا أو كرها بهذه الجماعات. فالوصم الاجتماعي بالنسبة لهن كبير ويمكن أن يدفعهن للإدلاء بشهادتهن عن تجاربهن. كما أثرت مسألة أخرى تتعلق بتعيين "نقاط اتصال مخصصة للنساء" داخل قوى الدفاع والأمن لتسهيل تحلي النساء بمسؤولية أكبر وبتمثيلهن في مجال الدفاع سواء ضمن الشرطة أو القوات المسلحة.

وقد عرضت حكومة الجزائر تجربتها في مجال إعادة إدماج المحاربين السابقين واللجوء إلى العفو

منسقون مدنيون-عسكريون توكل لهم مهمة العمل على تسهيل العلاقات بين المدنيين والعسكريين.

كما أنه يمكن لمصالح الشرطة الجوية أداء دور هام في بناء أو اصر الثقة مع السكان المحليين. مبدئيا، يفترض أن "قربهم" يسمح بتمثيلية أكبر، وبالتالي، بإدماج عناصر من تلك المجتمعات المحلية. فاتفاق السلم والمصالحة في مالي الموقع سنة 2015 يقضي، على سبيل المثال، بتأسيس شرطة إقليمية ولجان استشارية محلية للأمن تضم قوى الدفاع والأمن والسكان المحليين. يؤدي السلك العسكري، على الأغلب، بفعل طبيعة التهديد، وظائف الشرطة التي تنقصها، على العموم، الامكانيات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بها. ولهذا، فلا بد من تعزيز، أيضا قدرات الشرطة المحلية.

تتطلب استعادة الثقة، من ناحية أخرى، من قوى الدفاع والأمن، ضمان تواجد دائم بعين المكان حيث أن عمليات الانتقام التي تقوم بها الجماعات المسلحة تمنع المواطنين من التعاون معها. كما أن غياب قوى الدفاع والأمن من العوامل التي سهّلت ظهور مليشيات الدفاع الذاتي. فقد اصبحت هذه المليشيات التي ظهرت بكثرة في المنطقة لتغطية عدم وجود هذه القوات الشرعية، تُشكّل، الآن، وفي نظر الكثيرين خطرا حقيقيا مسلطا على رقاب السكان. تكونت هذه المليشيات، في أغلب الحالات، من المجتمعات المحلية أو على أسس قبلية أو عرقية وتقوم اليوم بعمليات فرز مجتمعي يتولد عنه العنف أو أنها محل مناورات غير محسوبة من العديد من الأطراف. سيأتي اليوم الذي ستبلغ فيه الوظيفة الاجتماعية التي منحها منتسبوها لأنفسهم والتي تدر عيهم أرباح اقتصادية نهايتها. كيف يهيأ المسئولون السياسيون وقوى الدفاع والأمن أنفسهم لمواجهة هذا المستقبل؟ يشجع المشاركون القيام بعمل توثيقي وتحليلي ونشر التجارب المعمول بها في هذا المجال.

يفتضي استتباب الثقة بين قوى الدفاع والأمن والسكان تحسين استراتيجيات الاتصال حول العمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات وحول نتائجها. لوحظ نوع من النقص في موضوع الاتصال من قبل قوى الدفاع والأمن – لتهاون منها أو لسرية العمليات - مما يمكن أن يعزز الريبة إزاءها (خاصة



والأمن في الساعة الراهنة ضغطا كبيرا من الفاعلين السياسيين بل وكذلك من الجمهور، عموما، الذي ينتظر نتائج أمنية سريعة. إن مثل هذا الضغط أو غياب أشكال رد أخرى (سياسية، اجتماعية واقتصادية) يمكنه إلحاق الضرر بقوى الدفاع والأمن على المدى المتوسط، وهو ما دفع المشاركين إلى تشجيع حوار يتسم بفاعلية أكبر لدى المسؤولين السياسيين بهذا الصدد.

## التربية، الثقافة والمواطنة كوسائل للوقاية من العنف

حدد المشاركون، أيضا، في إطار المقاربة الشاملة للوقاية من التطرف العنيف، التربية، الثقافة والمواطنة. فقد تم إقرار أن مرحلة الطفولة مناسبة لترقية قيم التسامح، الاحترام، الشمولية، الحوار، التعددية والمساواة. وهكذا، فقد وُجّهت التوصية إلى بلدان المنطقة لوضع برامج تشيد بهذه القيم منذ الصغر. إذ يستطيع هؤلاء تقديم خطاب بديل عن خطاب المجموعات المتطرفة العنيفة وبناء أسس مجتمع أكثر شمولية. فموريتانيا، على سبيل المثال، جعلت من دروس التربية الأخلاقية، المدنية والدينية مواد إجبارية في التعليم الثانوي. فالتربية المدنية يجب أن تحوي، أيضا، جوانب خاصة بالمواطنة؛ يتعلق الأمر بتلقين روح الانتماء والهوية الوطنية.

سجل المشاركون أهمية إدماج التقاليد والعادات المحلية ضمن البرامج التعليمية لحماية التاريخ الوطني ونقله إلى الأجيال إلى جانب تلمين تلك القيم وجعلها حواجز أمام العنف؛ "لا يجب الخجل من الافتخار بتاريخك" ردّد أحد المشاركين. وقد أكدوا أنه يجب - علاوة على أماكن التدريس الرسمية - ترقية مبادئ العيش معا بسلام في كافة الأماكن بداية من العائلة مرورا بأماكن الترفيه، المجالات الجموعية للأحياء، أماكن العبادة والأسواق.

كما أنه ينبغي على الدول أن تستثمر في السياسات الموجهة للشباب وموازرة المبادرات الخاصة مثل دور الشباب والإذاعات الجوارية أو أيضا، الهياكل الرياضية، التي تشكل أماكن أو أدوات تفاعل اجتماعي وإبداع للشباب تكمل عمل لعائلة أو المدرسة. كما أن ترقية التطوع يمكن أن يكون مفيدا،

في نهاية "عشريتها السوداء" خلال تسعينيات القرن الماضي. وقد تمثل النموذج الذي انتهجته السلطات الجزائرية والشرطة الوطنية في المصالحة الوطنية وتطبيق سياسات وفاق مدني بدعم السكان.

تمثلت المسألة الصعبة التي تم التعرض لها، في الدور الذي يمكن أن يلعبه مثل هؤلاء المحاربين السابقين في مجال الوقاية. فقوى الدفاع والأمن هي، في أغلب الحالات، أول من يتصل بمن يسلم نفسه أو يتم القبض عليه، وبالتالي، فهي أول من يتلقى المعلومات الأولية ليس فقط حول الاستراتيجيات أو الأنماط التي يستعملها العدو، بل وكذلك مسارات هؤلاء منذ التحاقهم بالجماعات المتطرفة إلى حين عودتهم. ما يحدث لتلك المعلومات؟ فهل يمكن استعمالها لتبديد الحجج المستند إليها ونزع بريق هذا العنف لدى مرشحين آخرين؟ فهل يمكن للمعنيين أنفسهم حمل رسائل الوقاية؟ عرضت في هذا السياق في الجزائر شهادات نادرة وتدفع إلى التفكير مليا في هذا البعد من الجانب الوقائي غير المستغل بشكل كبير إلى حد الساعة.

ومن جهة أخرى، فما هو حال الحوار مع هؤلاء الذين لا يزالون منخرطين في صفوف الجماعات المتطرفة؟ إذا كانت فكرة مثل هذا "الحوار" غير مرفوضة ("يتعلق الأمر بأبنائنا")، إلا أنها تثير العديد من الأسئلة. توجد بوادر حوارات من هذا القبيل، في غالب الأحيان، في إطار مسعى إنساني، إلا أن الانتقال إلى حوار سياسي ليس آليا. توجد العديد من القنوات غير الرسمية التي يمكن أن تستند إليها بداية الحوار؛ كما أن هناك مستويات مختلفة في درجة التورط أو التطرف داخل المجموعات المسلحة نفسها. يؤول للدولة وضع سياسة بهذا الصدد، حيث يمكنها الاعتماد على وسطاء للوصول إلى هذا الهدف. ويقضي ذلك الدخول في حوار مع المجتمعات الأصلية أو التي مسها العنف بالدرجة الأولى.

وفي الأخير، فقد خلص المشاركون إلى أن قوى الدفاع والأمن لا يمكنها تحمل وحدها هذا الدور الوقائي، فالأمر يتطلب تعاوننا بالمعنى الواسع للكلمة، أي تأطير الفاعلين السياسيين على أعلى المستويات ودعم بقية الأطراف المعنية. تواجه قوى الدفاع

يمكنهن أن يضطلعن بدور هام في إعادة إدماج منتسبين سابقين لهذه المجموعات ولمواجهة القطيعة العاطفية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فقد تم إشراك النسوة في جهود إعادة إدماج منتسبين سابقين لبوكو حرام والوقاية من خطر التحاق شباب جُدد من المجتمع بالتنظيم الارهابي.

### تعميق التعاون والاندماج الإقليمي

بالنظر إلى الطابع العابر للأوطان للتطرف العنيف، ركزت حوارات الجزائر، مرة أخرى، على ضرورة ردِّ مستعجل وإقليمي منسق متمم خاصة، باندماج أفضل. إذا كانت الردود العسكرية والأمنية تتطور على الصعيد الإقليمي - مثل القوة المشتركة لمجموع 5 ساحل أو القوة المتعددة الجنسيات تحت إشراف لجنة حوض بحيرة اتشاد - فإن الاستراتيجيات والأعمال الإقليمية الخاصة بالوقاية تتقدم ببطء ولا زالت تتسم بنقص التجانس والتنسيق. وهكذا، فقد طالبت المنظمات الإقليمية والشركاء الذين يدعموهم إلى وضع ردود سياسية، اقتصادية، تنموية و إنسانية منسجمة. وقد تأسست، على سبيل المثال، الأرضية الوزارية لتنسيق الاستراتيجيات في الساحل لهذا الغرض بالذات. إلا أنه وبعد مرور أربع سنوات كاملة على تأسيسها لم تظهر بعد فعاليتها. وبالنظر إلى مبادرات مؤسساتية أخرى تم إطلاقها في تلك الأثناء، فإننا نشهد نوعاً من الاكتظاظ في المنطقة يتطلب ضرورة، ليس فقط، المزيد من التنسيق بل وتكامل الاستراتيجيات.

كما طالب المشاركون بأن تكون القوانين الوطنية محل تنسيق على الصعيد الإقليمي مما يسمح القيام بأعمال مشتركة تسير في نفس الاتجاه مدمجة، في الآن ذاته، عامل الوقاية. يمكن لمسألة السيادة الوطنية أن تشكّل عائقاً أمام هذا التنسيق. فاللجنة الوطنية التونسية لمكافحة الارهاب تعمل، بالضبط، في هذا الاتجاه من أجل تطوير شبكة دولية للجان بغية تشجيع تبادل التجارب وتحديد الممارسات الحسنة. وقد تم تشجيع وبقوة تبادل التجارب والممارسات الحسنة مع الدول التي عاشت تجارب شبيهة، وهذا لفهم أفضل، على وجه الخصوص، لكيفية العمل من أجل تحويل أسباب التطرف العنيف.

كما هو الحال بالنسبة للكشافة وهي حركة شبانية مبنية على تلقين قيم التضامن، المساعدة واحترام الغير. فمجموع هذه المبادرات يهدف إلى تشجيع مشاركة الشباب وتنشيطهم وجعلهم يعون أنه بوسعهم هم أيضاً أداء أدوار إيجابية في نطاق المجتمع.

بالنظر إلى قدرة الثقافة في التأثير على مواقف وسلوكيات الأفراد، فقد تم الإقرار، أيضاً، بدور ها كوسيلة لمحاربة التطرف العنيف؛ فالأمر يتعلق بتشجيع التعبير عن التنوع الفني والثقافي لخدمة السلم ونشر قيم التسامح، الاحترام والتنوع. وهكذا، فعندما يبرز مسلسل تلفزيوني، فيلم وثائقي، قطعة موسيقية، فيلم، مسرحية أو حتى عرض يقدم في الشارع، أهمية "الوحدة في إطار التنوع"، فإن ذلك ينزع الشرعية عن منطق المواجهة المستند إلى الاختلاف. وعلى سبيل المثال، فقد تم التنويه بما تقوم به منظمة مغربية غير حكومية تعرض مسرحية تبرز إعادة إدماج منتسبين سابقين لمجموعات متطرفة عنيفة و يتبع عرضها بتبادل بين منتسبين سابقين للمجموعات وشباب من الجمهور المتابع.

كما أن هناك توصية أساسية أكدت على ضرورة الاستثمار في المشاركة السياسية، الثقافية والاقتصادية للشباب ومرافقتهم في المشروعات المصغرة وتشجيع تنظيم الأعمال الخاص بالشباب. تشكل الأحياء الشعبية والمحرومة، حيث لا يتوفر الشباب على فرص للعمل، جيوباً هامة للتجنيد الذي تقوم الجماعات المتطرفة العنيفة. وهكذا، فقد فتحت جمعيات في كل من المغرب وتونس مراكز ثقافية في مثل هذه الأحياء لتوفر نشاطات تربية وثقافية كالموسيقى، الرياضة، المسرح والغناء. فالأمر يتعلق بإعطاء هؤلاء الشباب تأطيراً وتوجيهاً اتقاءً لويلات الانحراف والتوجه نحو العنف بل ولتلقينهم قيماً ستجعل منهم مواطنين وقادة المستقبل مشبّعين بمثل التسامح ويسهمون في تنمية مجتمعاتهم وبلادهم.

وأخيراً، فقد تم التطرق إلى دور المرأة داخل العائلة، حيث تعتبر " أساس الصرح العائلي" خلال النقاش. فالنسوة يلعبن دوراً محورياً خلال سنوات تكوين الطفل، خاصة على صعيد التربية. وهكذا، فإن تم توعيتهن إلى عوامل الخطر والتكيف، فإن آثار ذلك ستكون كبيرة على الأطفال. فالنساء والأمهات

## الخلاصة

بعد ثلاثة دورات من الحوارات الإقليمية، بينت المعاينة أن انشغالات سكان المنطقة لازالت على حالها عوض التلاشي، مما يدل على أن الرد الحالي غير متكيف وناقص. تتعزز بكل جلد وصبر، بالرغم من ذلك، قناعة بضرورة الاستثمار في مقاربة الوقاية من العنف وبناء السلم. كما أنه بدأت تطفو إلى الوجود مجموعة من الممارسات تشكل مصدر إلهام لتعزز هذه المقاربة، يوماً بعد يوم.

فهذا التغيير في نموذج الرد على التطرف العنيف في الساحل- الصحراء يعد ضروريا خاصة فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بعودة منتسبين سابقين لمجموعات متطرفة عنيفة وإعادة إدماجهم. فإذا كانت الأسباب والدوافع التي كانت وراء انتقال هؤلاء الأشخاص إلى العنف لازالت موجودة في المجتمعات السكانية المنتسبين إليها، فإن نجاح إعادة إدماجهم غير مرجح والأثر الردعي على "مرشحين" آخرين لن يأتي أكله.

يبين العجز الحالي في الثقة إزاء الدولة وقوى الدفاع والأمن أن الرد العسكري وحده غير كافٍ. فالحوار بين قوى الدفاع والأمن والمجتمعات السكانية ومع المسؤولين السياسيين ضروري لتعزيز جوّ الثقة و فهم أفضل لأدوار كل طرف من الأطراف وتعزيز أسس العيش معا في سلام الذي يطمح له الجميع. ولهذا، فقد سطرت عدة أوليات منها:

1. تسجيل مبادرات الوقاية في إطار مقاربة شاملة وبرجماتية تتمحور حول البحث عن النتائج الملموسة. يتعلق الأمر بمضاعفة مجالات الحوار قصد توفير فرص التبادل بين كافة الأطراف المعنية (مؤسسات عمومية، مسئولون سياسيون، شباب، نساء، مجتمع مدني، الفاعلون التربويون والثقافيون، الزعماء الدينيين والتقليديون، باحثون الخ) يجب أن يتم هذا الحوار- في حدود الإمكان- مع بعض المنتسبين لهذه الجماعات المتطرفة العنيفة، إذ كيف يمكن طرح إشكاليات

وأسباب التطرف العنيف والبحث عن الأثر المرجو دون إشراك بعض من هؤلاء المنتسبين (ومنتسبين سابقين) في الحوارات؟ يتطلب ذلك وضع استراتيجية لفتح الحوار مع الجماعات المسلحة الأكثر راديكالية.

2. اعتماد هذه المبادرات محليا وتعزيز المبادرات الوقائية الإيجابية المعمول بها. ولا بد من التأكيد على الدوري الطلائعي للدولة في مجال تطبيق السياسات الوقائية العمومية، وعلى وجه الخصوص، في المناطق المهمشة، القروية والريفية. ولا بد من تعزيز العلاقة بين المجتمع و الدولة وتعزيز "العيش معا في سلام" وهي مبادرة جزائرية تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة شهر يناير 2018 وتهدف إلى ترقية التسامح، السلم والشمولية<sup>4</sup>. يندرج مفهوم التملك في أجندة الأمم المتحدة حول استدامة السلم الذي يعد بموجبه إدراج عناصر محلية أمرا ضروريا لإقامة سلم دائمة والحفاظ عليها؛ وهو نفس الأمر فيما يتعلق بالوقاية الفعلية من التطرف العنيف.

3. تنسيق وإدماج الردود الإقليمية: إذا كانت المبادرات الوقائية متعددة، فإن غياب التنسيق والتكامل على الصعيد الإقليمي يبقى كابحا هاما أمام فعالية الرد. يتوجب على السلطات، في إطار هذا التنسيق، تفضيل المقاربة الوقائية بشكل أكبر بما في ذلك المبادرات غير العسكرية في استراتيجياتها الوطنية والإقليمية في مجال محاربة الارهاب والتطرف العنيف.

تقتبس ما قاله "أنتونيو جوتيرش"، الأمين العام للأمم المتحدة حين أعلن أن "تشديد مجتمعات منفتحة، عادلة، شمولية وتعددية مبنية على الاحترام التام لحقوق الإنسان، موفرة آفاق اقتصادية إلى جميع هي الوسيلة الملموسة والأكثر تكيفا للتخلص من برائن التطرف العنيف"<sup>5</sup>. وقد وصل المشاركون أنفسهم في حوارات الجزائر إلى نفس الخلاصات وعبروا عن التزامهم بأداء دور في تطبيق هذه التوصيات كل في مجال نشاطه وتأثيره.

<sup>4</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (08 ديسمبر 2017) Doc. ONU A/RES/72/130, 15 janvier 2018

<sup>5</sup> برنامج الأمم المتحدة للتنمية "على خطى التطرف في أفريقيا"، 2017، انظر [www.africa.undp.org/content/dam/rba/docs/UNDP-JourneyToExtremism-report-2017-French.pdf](http://www.africa.undp.org/content/dam/rba/docs/UNDP-JourneyToExtremism-report-2017-French.pdf)

## البرنامج

الأحد 24 يونيو 2018

- 8سا / 45 / 9سا 30  
 خطاب الافتتاح  
 صاحب السعادة محمد ابن شمس ممثل أمين عام الأمم المتحدة الخاص لغرب أفريقيا  
 والساحل، UNOWAS  
 صاحب السعادة موريل بورست كوهين، سفير دولة سويسرا بالجزائر  
 يوسف محمود، مستشار رئيسي، المعهد الدولي للسلم  
 صاحب السعادة، لاري جباقلو لارتاي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي للتعاون في  
 مجال مكافحة الارهاب ومدير المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الارهاب،  
 الاتحاد الأفريقي
- 9سا / 30 / 9سا 45  
 بداية الاشغال  
 صاحب المعالي، عبد القادر مساهل، وزير الشؤون الخارجية- ( الجزائر)
- 11سا / 00 / 12سا 30  
 الجلسة العامة الأولى  
 الاستثمار في السلم والوقاية من العنف: فرص وتحديات؟  
 تهدف هذه الجلسة إلى نقل أهم نتائج الحوارات الثلاثة الاقليمية حول الوقاية من  
 التطرف العنيف الذي بدأ في دكار ومواصلة وتعميق التفكير حول المقاربات الوقائية  
 المرتكزة على المشاركة السياسية، تحسين العلاقات بين الدولة والمواطن/الحاكم  
 والمحكوم والحوار الشامل في مجتمعات ومجالات في مرحلة إعادة التشكل لتجنب  
 حدوث دورات جديدة من العنف. وستدرس، على وجه الخصوص، مسألة الديناميات  
 بين الفاعلين الاجتماعيين السياسيين.  
 الرئيس  
 صاحب السعادة، لاري جباقلو لارتاي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي للتعاون في  
 مجال مكافحة الارهاب ومدير المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الارهاب،  
 الاتحاد الأفريقي
- المشاركون  
 نايلة فكي، نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، (تونس)  
 محمد نور الدين لَمُو، مدير البحث والتدريب بمعهد الدعوة بنيجيريا و مساعد الأمين  
 العام للصندوق الاسلامي للتربية (نيجيريا )  
 محمد أنكو ، رئيس المجلس الجهوي، أغاداز (النيجر)  
 أحمد محمد زايد، عضو، المجلس الوطني للحريات وحقوق الانسان (ليبيا)  
 محنّد بركوك، أستاذ، خبير دولي منخصص في المسائل السياسية و الأمنية الدولية  
 (الجزائر)

غذاء 12سا / 30 / 13سا 30

## الجلسة الثانية العامة

13سا / 30 / 15س00

المظاهر الملموسة للتطرف العنيف في منطقة الساحل والصحراء: تشخيص الفاعلين الاقليميين، الوطنيين والمحليين؟

تهدف هذه الجلسة إلى مواصلة تبادل التجارب حول كيفية تصور الدول والمواطنون والمنظمات في المنطقة وتعرّف بها مسألة التطرف العنيف في الساحل والصحراء. يقدم باحثون و/ أو مراكز بحث نتائج أعمال قاموا في مختلف بلدان المنطقة كمنطلق للنقاش مركزين على دراسة الديناميات الاجتماعية الاقتصادية، السياسية والعبارة للحدود التي قد تشجع على العنف.

الرئيس

حواس ريش، سفير مستشار مكلف بمكافحة الارهاب، ديوان الوزير، وزارة الشؤون الخارجية (الجزائر)

المشاركون

لوري-آن تيرو بينوني، مديرة، مكتب دكار، معهد الدراسات الأمنية، (السنغال)  
العميد البحري، كمال عكروت، مستشار وطني للأمن، رئاسة الجمهورية (نونس)  
علي جيبى، مستشار خاص رئيسي، وزارة الداخلية (نيجيريا)  
أم الزين خليفة، مديرة تنفيذية، مبدعون، منتدى القادة الشباب (تونس)

مجموعات العمل الموضوعاتية

15سا / 00 / 00س18

تبادل التجارب الناجحة في مجال الوقاية في منطقة الساحل والصحراء (شمال أفريقيا، غربها ووسطها).

ما هي عوامل السلم التي تقي المجتمعات/ المجموعات السكانية من التطرف العنيف؟ ما هي الهياكل الاستشارية - الشاملة الخاصة بالكبار، بالزعامات (القبلية)، بالنساء، بالشباب، بالأحزاب السياسية أو القطاع الخاص - التي يجب تعزيزها أو استحداثها؟ كيفية العمل لتتحول هذه الهياكل إلى وسائل من شأنها إرشاد السياسات الوطنية، الافليمية والدولية حول موضوع الوقاية من التطرف العنيف وإنارته، مساهمة بذلك، في إقامة سياسات وطنية للوقاية إلى جانب تقويم أفضل لطريقة تطبيقها ميدانيا؟

المجموعة 1: كيفية تعريف عوامل السلم التي تقي المجموعات من التطرف العنيف وتعزّزه؟ كيف يمكن دعم الهياكل الجموعية التي تنشطها، على وجه الخصوص، النسوة والشباب؟

الرئيس

غطا غالي نجوتي، نائب، رئيس المعارضة البرلمانية، الجمعية الوطنية، (تشاد)

المقررة

أم الزين خليفة، مديرة تنفيذية، مبدعون، منتدى القادة الشباب (تونس)  
المجموعة 2: طريقة العمل الواجب انتهاجها لتسهم التغطية الإعلامية في الوقاية من العنف؟

الرئيس

قويدر زروق، رئيس الاتصالات والإعلام العمومي، UNOWAS

نقاش تفاعلي (تحديد الاسماء في البرنامج النهائي)

مقررة

بولين باند، مسؤولة برنامج النيجر، صندوق الخطاف (النيجر)

المجموعة 3: طريقة العمل الواجب انتهاجها لتسهم قوى الدفاع والأمن في جهود الوقاية؟

الرئيس

بيار بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي بالنسبة لمالي والساحل ورئيس بعثة

الاتحاد الأفريقي للمالي والساحل، الاتحاد الأفريقي

مقرر

فستوس أوبين، باحث في كلية البحث الأكاديمي، المركز الدولي كوفي أنان للتكوين

من أجل الحفاظ على السلم (غانا)

المجموعة 4: ثقافة، مواطنة، تربية: كيف يمكن إشراك هذا الثلاثي في الوقاية من

التطرف العنيف؟

الرئيسة

حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، مجلس الأمة (لجزائر)

المقرر

كريستيان بوت، رئيس المركز الأفريقي للدراسات الدولية، الدبلوماسية، الاقتصادية

والاستراتيجية، (الكامرون)

## الاثنين 25 يونيو 2018

9سا / 00 / 10سا 00 مواصلة أشغال اللجان الأربع

10سا / 15 / 11سا 45 الجلسة العامة الثالثة

عرض نتائج أشغال مجموعات العمل من قبل مقرر كل لجنة من اللجان

المنسق

يوسف محمود، مستشار رئيسي، المعهد الدولي للسلم

11سا / 45 / 13سا 30 مأدبة غداء مع عرض لفيلم "أصوات من القصرين"

يسبقه عرض للسيدة ألفة لموم، مديرة تنفيذية لمنظمة الأثر الدولية، تونس

13سا / 30 / 15سا 00 الجلسة العامة الرابعة

نحو مقاربة إقليمية للوقاية من التطرف العنيف

يتدارس المشاركون، بناء على نتائج أعمال مجموعات العمل الأربع، الوسائل التي

يمكن أن يلجأ إليها المواطنون والدول وشركائهم الإقليميين والدوليين بشكل أكثر

فعالية لمواجهة مسألة الوقاية من التطرف العنيف، بما في ذلك عبر مقاربة إقليمية

تتجاوز الحدود الوطنية آخذة، في ذلك بالاعتبار التحديات والفرص التي يوفرها سياق هذا الأخير. يتمثل الهدف في صياغة توصيات يمكن أن ينفذها الفاعلون في المنطقة، وداخل الدول في حد ذاتها وعبر مجموعات شبه إقليمية سواء أكانت رسمية وغير رسمية وبمساعدة منظمة الأمم المتحدة، أحيانا، وغيرها من الشركاء الآخرين، بما في ذلك الدعم الموجه إلى الآليات، المسارات والمبادرات الجديدة أو السابقة، محليا، وطنيا وإقليميا.

الرئيس

إريك أوفرقيست، منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر

المشاركون

بيار بويويا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي بالنسبة لمالي والساحل ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي للمالي والساحل، الاتحاد الأفريقي

إبراهيم ديا، مستشار خاص للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مالي، (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مينوسما)

زينب كوتوكو، منسقة، وحدة الدمج والاتصال لدول الساحل

إيفان جيشاوة، أستاذ محاضر مكلف بالتحليل الدولي للنزاعات الدولية، بروكسيل، مدرسة الدراسات الدولية، جامعة كانت (فرنسا)

جيوردانو سيجنيري، مستشار السلم والتنمية، مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم بتونس

خلاصة عامة وملاحظات الاختتام

15 سا 30 / 16 سا 15

حواس ريش، سفير مستشار مكلف بمكافحة الارهاب، ديوان الوزير، وزارة الشؤون الخارجية (الجزائر) محمد ابن شامباس، صاحب السعادة محمد ابن شمبس ممثل أمين عام الأمم المتحدة الخاص لغرب أفريقيا والساحل، UNOWAS

ستيفان راي، رئيس قسم الأمن السياسي ورئيس مساعد لقسم الأمن البشري، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية (سويسرا)

جاك شارمان، مدير مركز عمليات حفظ السلم، أوركوارت، المعهد الدولي للسلم

إدريس لعلاي، مدير مساعد للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، الإتحاد الأفريقي

## المشاركون

الصحراء، معهد توني بلير من أجل التغيير الشامل،  
 نيجيريا  
 بيار بويويا، ممثل سام للإتحاد الأفريقي لمالي  
 والساحل، الإتحاد الأفريقي  
 الشيخ كمال شكّات، عضو مؤسس لرابطة علماء،  
 دعاة وأئمة دول الساحل، الجزائر  
 أحمدو كوليبالي، مدير المصالح الخارجية، رئاسة  
 الجمهورية، كوت ديفوار  
 دانيال دا هيان، صحفي، شبكة شباب أفريقي،  
 بوركينافاسو  
 رومان داربلاي، مدير تعاون، قسم التعاون الدولي،  
 سفارة سويسرا، تونس  
 بريما إيلي ديكو، رئيس قسم الأنثروبولوجيا، كلية  
 العلوم الإنسانية وعلوم التربية، جامعة بامكو، مالي  
 كايل ديتريش، رئيس قسم تعزيز السلم والتطرف  
 العنيف، Equal Access الولايات المتحدة  
 إبراهيم ديا، ممتثل خاص للممثل الخاص للأمم  
 المتحدة في مالي (مينوسما)  
 عبداللاي ديوب، نقطة اتصال حول الوقاية ومكافحة  
 الإرهاب والتطرف العنيف، المركز الأفريقي  
 للدراسات والبحث حول الإرهاب، موريتانيا  
 عبد القادر دريدي، صحفي بوكالة الأنباء الجزائرية  
 وأستاذ بالمدرسة العليا للصحافة وعلوم الاعلام،  
 الجزائر  
 العربي حاج علي، مكلف بالدراسات والتلخيص،  
 وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر  
 عبد الناصر الثمان، مستشار سياسي، مكتب التنسيق  
 التابع للإتحاد الأفريقي بكوت ديفوار، الإتحاد  
 الأفريقي.  
 زُمانا فاني، المعهد المالي للبحث والعمل من أجل  
 السلم، مالي  
 نايلة فكي، نائب رئيس، اللجنة الوطنية لمكافحة  
 الإرهاب، تونس  
 غاغا غالي نجوث، نائب وزعيمة المعارضة  
 البرلمانية، الجمعية الوطنية، اتشاد  
 لاري جبافلو لارتاي، الممثل الخاص للإتحاد

أبو بكر عبدولايب علي، رئيس مجلس مرابي  
 الحيوانات لشمال تيلابيري، النيجر  
 العقيد عثمان عجالي، نقطة اتصال في المركز  
 الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، الجزائر  
 بياتريس ت. أجياركوه، منسقة رئيسية، المعهد  
 الدولي للسلم، الولايات المتحدة الأمريكية  
 العميد البحري، كمال عكروت، مستشار وطني  
 مكلف بالأمن، رئاسة الجمهورية، تونس  
 محمد أناكو، رئيس، مستشار جهوي بأقاداز، النيجر  
 عيساتة آثي، مساعدة مكلفة بالبرامج، المعهد الدولي  
 للسلم، الولايات المتحدة الأمريكية  
 فستوس كوفي أوبين، باحث، المركز الدولي كوفي  
 أنان للتكوين في الحفاظ على السلم، غانا  
 مكايل عياري، محلل رئيسي، المجموعة الدولية  
 للأزمات، تونس  
 دوجولو ألفا عمر با-كوناري، رئيس، مرصد كيزال،  
 مالي  
 ديدابادي أغ خامالدين، أستاذ باحث، المركز الوطني  
 للأبحاث لما قبل التاريخ، الأنثروبولوجيا والتاريخ،  
 الجزائر  
 جودوفراي براندجي، مساعد خاص للممثل السامي  
 للإتحاد الأفريقي لمالي والساحل، اتحاد أفريقي  
 حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، الجزائر  
 بولين باند، مسئول برنامج، النيجر، مؤسسة هيرنديل،  
 النيجر  
 امحدّ برقوق، أستاذ، خبير دولي، متخصص في  
 المسائل السياسية والأمنية الدولية، الجزائر  
 مُرَيْل بَرَسْت-كوهن، سفير، سفارة سويسرا بالجزائر  
 جن دانيال بيلر، مستشار خاص، قسم الأمن الإنساني،  
 الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، سويسرا  
 حاتم بوكسرة، "ماس آرت"، من أجل ثقافة بديلة،  
 تونس  
 آرثر بوتليس، مستشار غير مقيم، المعهد الدولي  
 للسلم، الولايات المتحدة  
 أودو بولاما بوكارتي، محلل أفريقيا ما وراء



(المغرب)  
 إدريس منير لعلالي، مدير مساعد، المركز الأفريقي  
 للدراسات والبحث حول الإرهاب، الاتحاد الأفريقي  
 محمد نور الدين لَمَو، مدير البحث والتدريب بمعهد  
 الدعوة بنيجيريا و مساعد الأمين العام للصندوق  
 الاسلامي للتربية (نيجيريا)  
 مهدي مبروك، مدير، المعهد العربي للدراسات  
 والبحوث السياسية (تونس)  
 ليزا مانويلي، مكلفة ببرنامج، قسم أفريقيا الجنوبية،  
 أفريقيا الشرقية والشمالية، الأراضي الفلسطينية  
 المحتلة، مديرية التنمية والتعاون السويسري  
 (سويسرا)  
 يوسف محمود، مستشار رئيسي المعهد الدولي للسلام  
 ، الولايات المتحدة  
 عبداللاي مايجا، مديرية الانذار المسبق، مجمعة دول  
 غرب أفريقيا  
 بوبكر عزوز، مدير، المركز الثقافي سيدي مومن  
 (المغرب)  
 مادلين مامب؛ رئيسة MediaWomen4Peace  
 (كامرون)  
 عبد القادر مساهل، وزير الشؤون الخارجية، الجزائر  
 وسام ميساوي، موظفة سامية مكلفة ببرنامج Search  
 for Common Ground (تونس)  
 كارول موتت، مستشارة رئيسية، قسم الأمن الإنساني،  
 الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، سويسرا  
 العقيد كريستيان إيمويل پويي، مسؤول تكوين،  
 المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب،  
 (الاتحاد الأفريقي)  
 أيمريك إروين كوسويندي نانيمبا، نقطة اتصال  
 المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب  
 حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته والتطرف  
 العنيف (بوركيينا فازو)  
 العقيد، هيبوليت جون ندوجو، مستشار عسكري لدى  
 الكاتب التنفيذي، لجنة حوض (تشاد)  
 إريك أوفرست، منسق مقيم للأمم لمنظومة الأمم  
 المتحدة بالجزائر، ممثل البنود المقيم بالجزائر  
 كريستيان پوت، رئيس المركز الأفريقي للدراسات

الأفريقي للتعاون في مجال مكافحة الارهاب ومدير  
 المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الارهاب،  
 الاتحاد الأفريقي  
 علي جبي، مستشار خاص بوزارة الداخلية، نيجيريا  
 سامية قطوش، عضو بالمجلس الإسلامي الأعلى،  
 الجزائر  
 آن جروبات، مسئولة برنامج شمال أفريقيا، قسم  
 الأمن الإنساني، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية  
 ، سويسرا  
 إيغان جيشاوة، أستاذ محاضر مكلف بالتحليل الدولي  
 للنزاعات الدولية، بروكسيل، مدرسة الدراسات  
 الدولية، جامعة كانت (فرنسا)  
 باسكال هوليجر، مستشار سياسي، سفارة سويسرا،  
 نيجيريا  
 ميلندا هلمس، مستشارة خاصة و برنامج إدارة،  
 رابطة النساء من أجل السلام/ شبكة المجتمع  
 المدني الدولية من أجل حقوق النساء، الأمن والسلام،  
 (الولايات المتحدة)  
 محمد ابن شامباس، صاحب السعادة محمد ابن  
 شمس ممثل أمين عام الأمم المتحدة الخاص لغرب  
 أفريقيا والساحل، UNOWAS  
 منية إوالال بن قوقام، مديرة مساعدة مكلفة  
 بالمسائل الأمنية الدولية، المديرية العامة للشؤون  
 السياسية والأمن الدولي، وزارة الشؤون الخارجية،  
 الجزائر  
 ياسين عيسبوية، منسق عام، ملتقى الشباب  
 المتوسطي، (المغرب)  
 أم الزين خليفة، مديرة تنفيذية، مبدعون، منتدى القادة  
 الشباب (تونس)  
 أرلات تيريز كونو أبي، مديرة مساعدة، نقطة اتصال  
 بالمركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب  
 حول الوقاية ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف،  
 وزارة الشؤون الخارجية، الكامرون  
 زينب كوتوكو، منسقة، وحدة الدمج والاتصال لدول  
 الساحل  
 سيفيرين كوامي، أستاذ باحث، جامعة بالحسان  
 واتارا، بواكيو رئيس جمعية إنديجو، كوت ديفوار  
 أحمد لبنوج، برنامج أفريقيا الشمالية، أنتربيس،

الماجور جينرال باميديلي ماتيو شافا، منسق "عملية الممر الآمن" القيادة العامة للقوات المسلحة النيجيرية، (نيجيريا)

جاك شارمان، مدير مركز عمليات حفظ السلم، أوركوارت، المعهد الدولي للسلم، الولايات المتحدة لوري-آن تيرو بينوني، مديرة، مكتب دكار، معهد الدراسات الأمنية، (السنغال)

فاسيريكي تراوري، منسق وطني للاستعلام، ديوان رئاسة الجمهورية، كوت ديفوار

أحمت يعقوب دابيو، رئيس، مركز الدراسات من أجل التنمية والوقاية من التطرف العنيف (اتشاد)

زعة يعقوب، مديرة، إتاحة الفرصة للجميع (اتشاد) أحمد محمد زايد، عضو، المجلس الوطني للحريات وحقوق الانسان (ليبيا)

قويدر زروق، رئيس الاتصالات والإعلام العمومي، UNOWAS

الدولية، الدبلوماسية، الاقتصادية والاستراتيجية، (الكامرون)

محمد عبد الوهاب رفيقي، شيخ، المغرب عيسى رحيمي، مفتس شرطة رئيس، الجزائر توفيق راطا، ملحق بالديوان، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر

ستيفان راي، رئيس مجال سياسة السلم ومساعد بقسم الأمن الإنساني، الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، سويسرا

الحواس ريش، سفير مستشار، مطلق بملف مكافحة الإرهاب، ديوان الوزير، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر

سلوى سحلول، مكلفة بمهمة، نساء، أمن-سلم، ديوان الوزير، وزارة المرأة، العائلة والطفولة، تونس

مصطفى صايح، أستاذ محاضر، مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

جيوردانو سيجنيري، مستشار السلم والتنمية، مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم بتونس

## مبادرة الحوارات الإقليمية

أطلقت مبادرة الحوارات الإقليمية للوقاية من التطرف العنيف عام 2016 بمبادرة من المعهد العالمي للسلام، مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والساحل (أنواس) والوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية. التأمّت دورتها الأولى بمدينة دكار (السنغال) شهر يونيو 2016 والثانية بمدينة انجامينا (اتشاد) شهر يونيو 2017. كما انعقدت العديد من اللقاءات الموضوعاتية أو شبه الإقليمية الأخرى بكل من دكار، ياوندي، أبيدجان ومروّة. قُدمت عروض تلخيصية في إطار حلقات نقاش في نيويورك، جنيف ودكار. وفي تلك الغضون التحق بالمبادرين الأوائل شركاء آخرون: مركز الدراسات العليا في مجال الدفاع والأمن من السنغال، المركز الأفريقي للدراسات الدولية الدبلوماسية، الاقتصادية والاستراتيجية، مجلس الوفاق، مكتب دكار التابع لمعهد الدراسات الأمنية المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الارهاب.

جمع هذا المجال نحو 500 شخصية ذات مشارب وميول مهنية مختلفة من أفريقيا الشمالية، أفريقيا الغربية، الساحل، وسط أفريقيا إلى جانب بعض الخبراء الخارجيين والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذه المناطق. وبالنظر إلى طابعها غير الرسمي الطوعي، فإن تبادل الآراء سمح بتناول، في مجال ومناخ منفتحين، الأبعاد الحساسة والصعبة لمقاربة الوقاية من التطرف العنيف (بما في ذلك البعد السياسي). يتمثل الهدف، في الآن ذاته، في اقتراح مثل هذا المجال المخصص لتبادل الآراء والتحاور حول مقاربة الوقاية، ربط الجسور بين مختلف الفاعلين وتعزيزها وإبراز وتعزيز المبادرات الإيجابية التي تمثل مبادرات ملموسة للتطرف العنيف التي يطبقها الفاعلون في هذه المناطق.

### الوثائق ذات الصلة

- الحوارات الأولى الإقليمية "الاستثمار في السلم والوقاية من العنف في أفريقيا الغربية والساحل: حوارات حول خطة العمل للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بالوقاية من التطرف العنيف" دكار، يومي 27 و28 يونيو 2016

الفرنسية: [www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/09/1609\\_Investing-in-Peace-FRENCH.pdf](http://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/09/1609_Investing-in-Peace-FRENCH.pdf)

الإنجليزية: [www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/09/1609\\_Investing-in-Peace-ENGLISH.pdf](http://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/09/1609_Investing-in-Peace-ENGLISH.pdf)

- حلقة نقاش: "Inclusion: "An Essential First Step in Preventing Violent Extremism " New York, 27 septembre 2016

الإنجليزية: [www.ipinst.org/2016/09/violence-prevention-west-africa-sahel#1](http://www.ipinst.org/2016/09/violence-prevention-west-africa-sahel#1)

- الحوارات الإقليمية الثانية "الاستثمار في السلم والوقاية من العنف في أفريقيا الغربية والساحل: حوارات حول خطة العمل للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بالوقاية من التطرف العنيف"، انجامينا، يومي 31 مايو و1 يونيو 2017

الفرنسية: [www.ipinst.org/wp-content/uploads/2017/08/IPI-E-RPT-Chad-Meeting-NoteFrench.pdf](http://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2017/08/IPI-E-RPT-Chad-Meeting-NoteFrench.pdf)

الإنجليزية: [www.ipinst.org/wp-content/uploads/2017/08/IPI-E-RPT-Chad-Meeting-NoteEnglish.pdf](http://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2017/08/IPI-E-RPT-Chad-Meeting-NoteEnglish.pdf)

- ملتقى إقليمي حول دور الصحفيين ووسائل الإعلام في الوقاية من العنف، على وجه الخصوص التطرف العنيف في غرب أفريقيا والساحل، دكار، 12 إلى 14 يونيو 2017 (يمكن الحصول على التقرير بناء على الطلب)

- حلقة نقاش ” الاستثمار في السلم والوقاية في الساحل- الصحراء“ نيو يورك، 22 سبتمبر 2017 (البرنامج باللغتين الفرنسية والانجليزية)  
<https://mailchimp/ipinst/ipi-event-full-title-and-event-date-141289?e=0f7e0d889b>  
 الإنجليزية: [www.ipinst.org/2017/09/investing-in-peace-and-prevention-in-the-sahel-sahara](http://www.ipinst.org/2017/09/investing-in-peace-and-prevention-in-the-sahel-sahara)
- ملتقى إقليمي ” قوى الدفاع والأمن في الوقاية من التطرف العنيف في أفريقيا“ دكار، 9 و 10 أكتوبر 2017  
 الفرنسية: [www.cheds.gouv.sn/wp-content/uploads/2018/02/BAT\\_RAPPORT-2017.pdf](http://www.cheds.gouv.sn/wp-content/uploads/2018/02/BAT_RAPPORT-2017.pdf)
- حلقة نقاش ” الاستثمار في السلم والوقاية من العنف في أفريقيا“ منظمة في إطار المنتدى الدولي للسلم والأمن في أفريقيا، 14 نوفمبر 2017 ( يمكن الحصول على التقرير بناء على الطلب)
- ملتقى إقليمي حول الوقاية من التطرف العنيف في وسط أفريقيا وحوض اتشاد، ياوندي، 27 و 28 نوفمبر 2017  
 الفرنسية: [www.ceides.org/newsletter/Rapport%20final%201.pdf](http://www.ceides.org/newsletter/Rapport%20final%201.pdf)
- حلقة نقاش ” الاستثمار في السلم والوقاية من التطرف العنيف“ جنيف، 25 يناير 2018  
 برنامج ( بالفرنسية والانجليزية): [www.interpeace.org/investir-preveon-lextremisme](http://www.interpeace.org/investir-preveon-lextremisme)  
 الإنجليزية: [www.interpeace.org/2018/02/investing-pention-extremism](http://www.interpeace.org/2018/02/investing-pention-extremism)
- ورشة تقنية شبه إقليمية لتبادل التجارب والتحليلات حول الوقاية من التطرف العنيف في دول مجلس الوفاق، أبيدجان 24 و 25 مايو 2018
- حوار تشاركي للوقاية من التطرف العنيف في شمال مالي ومحيطه، ماروة، 24 و 25 يوليو 2018.

المعهد الدولي للسلام هيئة تفكير مستقل لا يستهدف الربح، يكرس نشاطه إلى إدارة المخاطر وتعزيز قدرات تحمل وارتداد التجمعات البشرية من أجل ترقية السلم، الأمن والتنمية المتدامة. يربط المعهد الدولي للسلام لأداء رسالته بين البحوث حول السياسات، نشر الأعمال وتنظيم اللقاءات. يضم المعهد الدولي للسلام فريقاً متعدد الاختصاصات ينتمي إلى أكثر من 20 دولة وله مكاتب قبالة مقر الأمم المتحدة بنيو يورك وفيينا (النمسا) والمنامة (البحرين).

**IPI**

INTERNATIONAL  
PEACE  
INSTITUTE

777 United Nations Plaza, New York, NY 10017-3521, USA  
TEL +1-212-687-4300 FAX +1-212-983-8246

Freyung 3, 1010 Vienna, Austria  
TEL +43-1-533-8881 FAX +43-1-533-8881-11

52-52 Harbour House, Bahrain Financial Harbour  
P.O. Box 1467, Manama, Bahrain

[www.ipinst.org](http://www.ipinst.org)